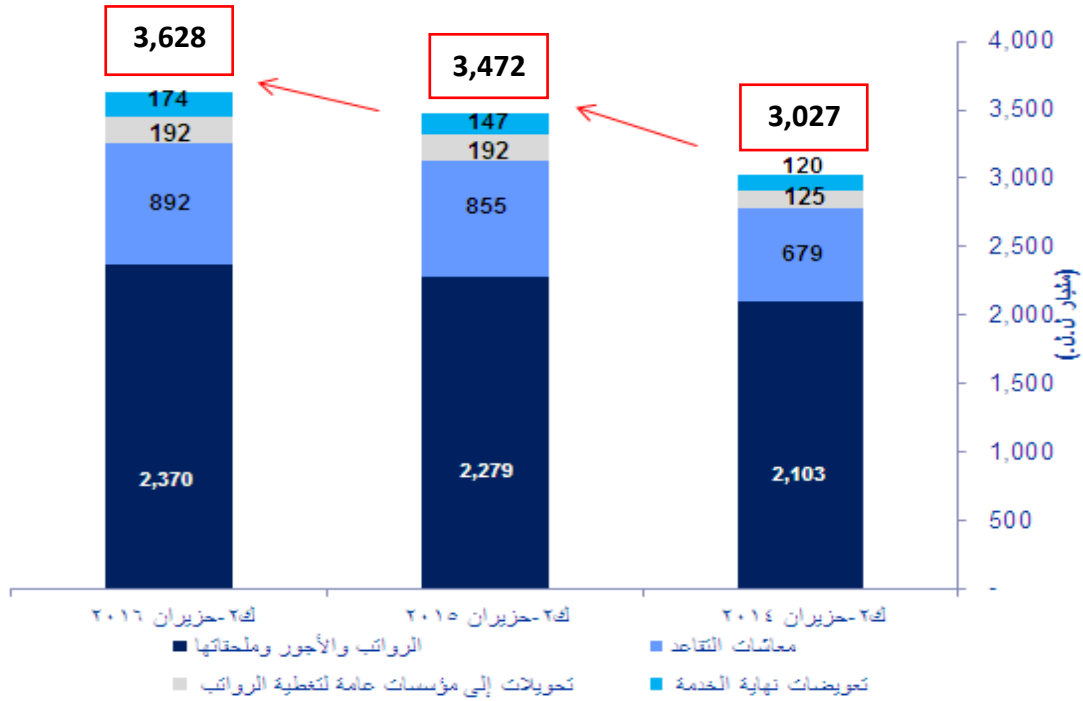


## I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

### A.I. لمحة عامة

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها<sup>1</sup> بقيمة 156 مليار ليرة (4 في المائة) لتبلغ 3,628 مليار ليرة في كانون الثاني - حزيران 2016 مقارنةً مع مبلغ 3,472 مليار ليرة في كانون الثاني - حزيران 2015<sup>2</sup>، وذلك نتيجة الزيادة في المكونات التالية: (i) 91 مليار ليرة (4 في المائة) في مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، (ii) 38 مليار ليرة (4 في المائة) في معاشات التقاعد، و (iii) 27 مليار ليرة (18 في المائة) في تعويضات نهاية الخدمة. وقد بقيت التحويلات المخصصة للمؤسسات العامة بهدف تغطية الرواتب ثابتة دون تغيير لتسجل 192 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال كانون الثاني - حزيران من الأعوام 2014، 2015 و 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

### B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية<sup>3</sup>، حيث سجلت نسبة 54 في المائة خلال كانون الثاني - حزيران 2014، وارتفعت إلى 65 في المائة خلال كانون الثاني - حزيران 2015 ومن ثم إلى 68 في المائة خلال كانون الثاني - حزيران 2016. بالإضافة إلى توظيف عناصر جدد في الجهاز العسكري، يعود السبب وراء الزيادة من 54 في المائة عام 2014 إلى 68 في المائة عام 2016 إلى تراجع قاعدة النفقات الجارية الأولية بنسبة 5 في المائة بين العامين 2014 و 2016.

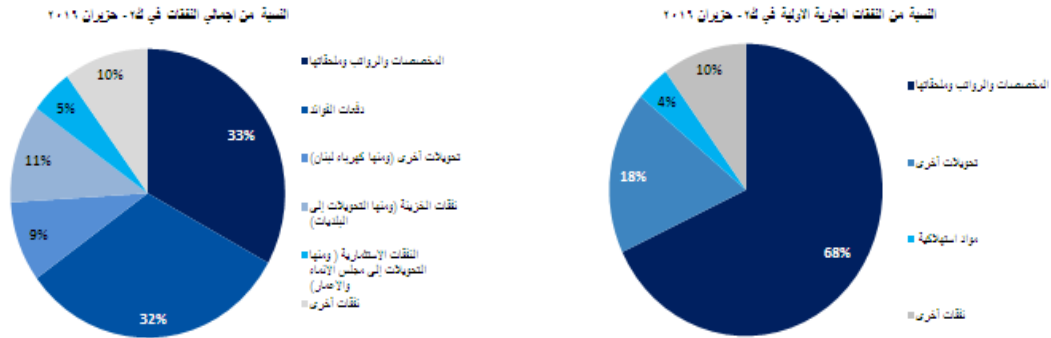
<sup>1</sup> تتضمن كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

<sup>2</sup> إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2016.

<sup>3</sup> تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 29 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- حزيران 2014، 34 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2015 و33 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- حزيران 2016:

#### الرسم البياني 2: مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني- حزيران من العام 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الأخرى تتضمن التسديدات للمستشفيات، الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

## II. الرواتب والأجور وملحقاتها

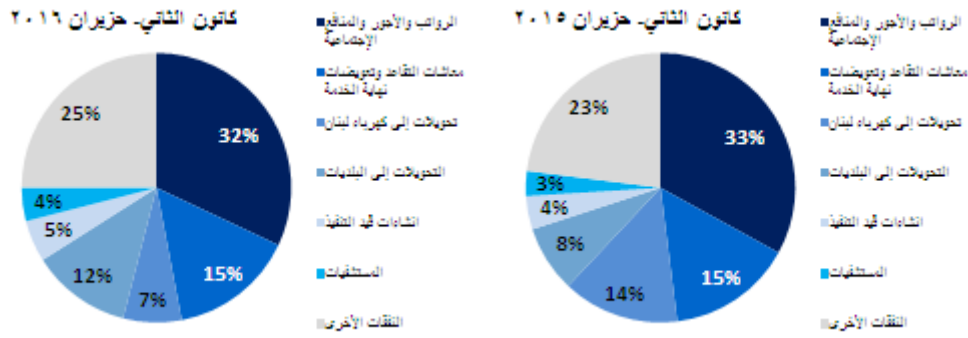
ارتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 93 مليار ليرة (4 في المائة)، وذلك من 2,278 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2015 إلى 2,371 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2016<sup>4</sup>. يعود السبب الأساسي وراء هذا الارتفاع إلى الزيادة في الرواتب الأساسية للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 68 مليار ليرة و47 مليار ليرة على التوالي، بالإضافة إلى ارتفاع بقيمة 22 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات إنخفاض في التقديمات الاجتماعية بقيمة 59 مليار ليرة.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب الأساسية نسبة 74 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني- حزيران 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (14 في المائة)، النفقات الأخرى (7 في المائة)، والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

مقارنةً مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 30 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2014، لترتفع إلى 33 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015 لتعود وتتنخفض بشكل طفيف إلى 32 في المائة عام 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة المذكورة:

<sup>4</sup> تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر حزيران 2016 نتيجة تدوير الأرقام.

الرسم البياني 3: مكونات الاتفاق الأولي خلال كانون الثاني - حزيران 2015 وكانون الثاني - حزيران 2016



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأندية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني - حزيران من العامين 2015 و 2016

المجموع	نفقات أخرى /6		التقديمات الاجتماعية /5		المنافع الوظيفية /4		الرواتب والأجور الأساسية		(مليار ل.د.)	
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015		
1,503	1,510	1	2	334	393	46	41	1122	1075	الجهاز العسكري
943	945	0	0	195	233	29	26	719	685	الجيش
426	429	0	0	104	118	13	13	309	298	قوى الأمن الداخلي
103	106	1	1	25	32	2	2	75	72	قوى الأمن العام
31	30	0	0	10	9	3	1	19	20	قوى أمن الدولة
506	427	18	6	0	0	29	31	458	390	الجهاز التربوي
228	231	21	23	3	3	34	34	169	171	الجهاز المدني /1
116	94	116	94							مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2
18	15									الجمارك /3
2,371	2,278	157	125	337	396	110	106	1,749	1,636	إجمالي الإتفاق

- (1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- (2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- (3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- (4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان ورديات الضرائب).
- (5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- (6) تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

## A.II. الرواتب والأجور الأساسية

من إجمالي الإتفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، سجلت الرواتب والأجور الأساسية مبلغ 1,749 مليار ليرة مع نهاية حزيران 2016، وذلك بارتفاع قدره 113 مليار ليرة مقارنةً مع الفترة ذاتها من العام 2015. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الرواتب الأساسية للجهاز التربوي بقيمة 68 مليار ليرة والجهاز العسكري بقيمة 47 مليار ليرة. في المقابل، شهدت الرواتب الأساسية للجهاز المدني انخفاضاً بسيطاً بقيمة 2 مليار ليرة.

## II.A.a. رواتب وأجور الجهاز العسكري

يعود الارتفاع البالغ 4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى الزيادة في المدفوعات المخصصة للموظفين الدائمين في الجيش بقيمة 31 مليار ليرة، وفي كل من قوى الأمن العام وقوى الأمن الداخلي بقيمة 11 مليار ليرة، وذلك نتيجة توظيف عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت المدفوعات المخصصة للمتمرنين في كل من قوى الأمن الداخلي والجيش ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات (i) تراجع بقيمة 11 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن العام، و (ii) انخفاض بقيمة 4 مليار ليرة في الدفعات العائدة للبعثات خارج لبنان نتيجة انخفاض المدفوعات لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 2 مليار ليرة و1 مليار ليرة على التوالي.

## II.A.b. رواتب وأجور الجهاز التربوي

ارتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 17 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 458 مليار ليرة. جاء ذلك نتيجة الارتفاع بقيمة 32 مليار ليرة في تسديدات رواتب المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط، والزيادة بقيمة 28 مليار ليرة في مدفوعات الفروقات. كما زادت رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 10 مليار ليرة، ورواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 6 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة 12 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي، وبقيمة 5 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما بالنسبة للرواتب الأساسية للموظفين الدائمين في التعليم الثانوي فقد انخفضت بقيمة 3 مليار ليرة.

## II.A.c. رواتب وأجور الجهاز المدني

انخفضت الدفعات لصالح الجهاز المدني بنسبة 1 في المائة خلال كانون الثاني- حزيران 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، مسجلةً مجموع 169 مليار ليرة. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى، إذ بلغت 19 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني- حزيران 2016، تلتها وزارة العدل (19 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2). بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الأبرز، بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني- حزيران من العامين 2015 و2016

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني خلال 2016	ك2- حزيران 2016	ك2- حزيران 2015	(مليون ليرة)
19%	32,875	37,348	وزارة الخارجية والمغتربين
19%	32,401	30,822	وزارة العدل
10%	16,552	16,663	مجلس النواب
9%	15,077	14,525	رئاسة مجلس الوزراء
9%	15,764	14,133	وزارة المالية
6%	9,403	9,940	وزارة الصحة العامة
4%	7,532	9,100	وزارة الأشغال العامة والنقل
5%	7,864	7,586	وزارة الزراعة
3%	5,326	5,344	وزارة الدفاع الوطني
3%	5,040	4,479	وزارة الداخلية
13%	21,539	21,272	أخرى
100%	169,373	171,211	المجموع

## B.II. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة 59 مليار ليرة (15 في المائة) لتسجل 337 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2016، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التدني في التقديمات لصالح كل من الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 38 مليار ليرة و15 مليار ليرة على التوالي. من جهة أخرى، شهدت التقديمات لصالح قوى الأمن العام انخفاضاً بقيمة 7 مليار ليرة لتسجل 25 مليار ليرة مع نهاية شهر حزيران 2016. والجدير ذكره أن السبب الرئيسي وراء هذه التراجعات هو التفاوت في توقيت الدفعات. في الوقت نفسه، لم تشهد التقديمات لصالح جهاز أمن الدولة تغييراً يذكر وقد بلغت 10 مليار ليرة خلال كانون الثاني- حزيران 2016.

بالنصيل، جاء التدني في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة الانخفاض في (أ) تقديمات الاستشفاء بقيمة 41 مليار ليرة و(ب) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 11 مليار ليرة. كذلك، انخفضت منح الوفاة والتقديمات الاجتماعية بقيمة 3 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع بقيمة 19 مليار ليرة في منح التعليم وآخر بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

انخفضت التقديمات لقوى الأمن الداخلي بشكل أساسي نتيجة التدني بقيمة 13 مليار ليرة في تقديمات الاستشفاء بقيمة 9 مليار ليرة في منح التعليم، بالإضافة إلى انخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية. قابل هذه الانخفاضات ارتفاع في كل من تقديمات الطبابة والمرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة لكل منهما.

تراجعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام نتيجة التدني في منح التعليم بقيمة 5 مليار ليرة وفي تقديمات الاستشفاء بقيمة 2 مليار ليرة.

